جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها	
الإسم واللقب	أحلام منصور	آسيا بن عمر
المؤهل العلمي	/	/
الوظيفة	أستاذة	أستاذة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة الجزائر 3	جامعة الشهيد حمة لخضر
ملاحظات	/	/

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أحد القطاعات الهامة التي أضحت تمثل أحد محركات التنمية في البلدان الرائدة وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن الاهتمام والعناية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر وضع أطر قانونية وتشريعية تشجع الاستثمار ووضع آليات مناسبة للتمويل وتحفيز القطاع الخاص يضمن للدولة تحقيق عدة مكاسب لعل أهمها خلق فرص عمل وتنويع الدخل، ليكون دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الاستثمار، دعم المؤسسات.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'identifier l'un des secteurs importants qui est devenu l'un des principaux moteurs du développement dans les principaux pays, le secteur des PME. S'intérêt des petites et moyennes industries grâce à l'élaboration de cadres juridiques et législatifs qui encouragent les investissements et la mise en place de mécanismes appropriés pour financer et stimuler le secteur privé, assure que l'état atteigne plusieurs gains le plus important est la création d'emplois et la diversification des revenus, pour qu'il soit le soutien et la qualification des petites et moyennes entreprises comme moyen de développement économique.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, promotion de l'investissement, soutien des entreprises.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم جملة من التطورات والكبيرة والمتسارعة في البنية الاقتصادية لمختلف الدول، فبفعل التطور السريع في التكنولوجيا والمعلوماتية وطرق الإنتاج والتسويق إشتدت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها؛ هذه الأخيرة التي يجمع الاقتصاديون على أهميتها ودورها في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.

والجزائر ليست بمعزل عن هذه التطورات والتغيرات إذ باتت الصناعات الصغيرة والمتوسطة أداة ووسيلة هامة لبناء نسيج صناعي متكامل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة وتنويع الدخل ومحاولة الخروج تدريجا من التبعية لقطاع المحروقات للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان.

1 إشكالية الدراسة:

وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكيف يتم دعمها من طرف الدولة الجزائرية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث إلى:

2 خطة الدراسة:

أولا: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

I. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها.

III. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

II. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

III. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I. آليات الدعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار.

II. المساعدة على الحصول على التمويل البنكي.

III. هياكل الدعم وإنعاش الاقتصاد المحلي.

أولا: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

I- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ اختلاف التعاريف المقدمة من بلد إلى آخر، وهذا يعود إلى اختلاف منظور كل بلد إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها؛ بالإضافة إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها. ومن هنا سنتطرق إلى أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنحاول ذكر بعض التعاريف لبدان وهيئات دولية.

1- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير المعتمدة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية...الخ، ولإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير المادية أو الحدية أو الوضعية من جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير الثانية (المعايير المادية، الكمية)[1].

أ- المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر:حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ. مع العلم أن معيار حجم العمالة هو الأكثر انتشارا على المستوى العالمي لسهولة التعامل به وثباته لفترة من الزمن، وفيمايلي سنحاول أن نتعرض له بشيء من التفصيل:

- **حجم العمالة** :يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.

وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع[2]:

- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى** : وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم 500 عامل وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:
  - ✓ المؤسسات الكبرى دولية النشاط .

- ✓ المؤسسات الكبرى محلية النشاط .

- **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي**: وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم أصاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن عشرة عمال.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين عشرة عمال وخمسين عاملا، إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال، ويرجع هذا للأسباب التالية:

- ✓ اختلاف ظروف البلدان النامية وتبيان مستويات النمو؛
- ✓ اختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر في نفس البلد؛
- ✓ المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.

- ➢ **رأس المال المستثمر**: يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا فتعد المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة؛ مع الأخذ بالاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، المباني، الآلات التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع ورأس المال المتغير [3].

ب– المعايير النوعية

تتمثل أهم المعايير النوعية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[4]:

- ➢ **الملكية**: إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، حيث يلعب المالك دورا كبيرا في إدارتها، وفي بعض الدول مثل الدولة الجزائرية فهي تمتلك عددا من هذه المؤسسات.
- ➢ **المسؤولية**: تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.
- ➢ **الحصة من السوق**: إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- ✓ صغر حجم المؤسسة؛
- ✓ صغر حجم الإنتاج؛
- ✓ ضآلة رأس المال؛
- ✓ محلية النشاط؛
- ✓ ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للتماثل في الإمكانات والظروف .

ونتيجة للأسباب السابقة فإن هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى، التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد وتشابك اتصالات من السيطرة على الأسواق واحتكارها.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تعريف الهيئات الدولية

- **تعريف البنك الدولي:** عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام باستخدام معيار عدد العمال حيث عرفها على أنها تلك المؤسسات التي توظف أقل من 50 عامل ويصنف المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر .والتي بها ما بين 10- 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50- 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.
- **تعريف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10-15 عامل.

ب- تعريف بعض البلدان:

- **تعريف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية:** هي تلك المؤسسات التي يتولى فيها قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية ، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.
- **تعريف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:** هي كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ، كما يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأموال الثابتة به بدون الأراضي والمباني.
- **تعريف اليابان:** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.
- **تعريف المملكة المتحدة(بريطانيا):** تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار.

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم معيار عدد العمال للتعريف بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فنجد أن:

- الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا المنشأة الصغيرة والمتوسطة توظف حتى 500 عامل؛
- السويد توظف حتى 200 عامل؛
- في كندا وأستراليا حتى 99 عامل؛
- في الدنمارك توظف حتى 50 عامل؛

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم مثل ايطاليا الهند، تونس وماليزيا. وتعتبر إيطاليا الدولة الأوربية الأبرز في هذا المجال انطلاقا من أن 98 % من الشركات الصناعية الإيطالية لا تحتاج لأكثر من 100 عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الاقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجالات الصناعات الغذائية، المنسوجات، والسيراميك[5].

ج- تعريف المشرع الجزائري

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية :

- **المادة الخامسة:** أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 200-250 عامل ورقم أعمالها بين 200 مليون و02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.

- **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار. تستوفي معايير الاستقلالية، أي لا تمتلك مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المادة السابعة** :تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 01 و09 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

والجدول التالي يوضح حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

الجدول رقم (01): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 ملايين دج
صغيرة	09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 ملايين دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200مليون دج	02 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 10- 18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص06.

وكتعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكننا القول أنها "**تلك المؤسسات التي بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 10 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 10 و 500 مليون دينار**".

II- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصنافها

1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في[6]:

- **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات؛
- **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة؛
- **إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة, فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين, وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة؛

– **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور, وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين, بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛

– **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛

– **ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛

– **غلبة الطابع المحلي** : تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛

– **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا, فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية, ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة...، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية؛

– **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

2– أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أساس تصنيفها؛ فهناك من يصنفها على أساس طبيعة نشاطها، أو على أساس تنظيم العمل أو على أساس توجهها القانوني ، وفيما يلي سيتم عرض بعض هذه الأصناف:

ب– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها[7]:

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاستناد إلى النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى:

- **مؤسسات التنمية الصناعية:** يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.
- **مؤسسات التنمية الزراعية:** وتمس نشاطات مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات تنمية الثروة السمكية.
- **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:** وتضم:

- **مؤسسات التنمية الخدمية:** وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، خدمات الاستشارية، المستودعات والمخازن المبردة، الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.
- **المؤسسات التجارية:** وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، ومتاجر السوبر ماركت.

ت- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما [8]:

- **مؤسسة غير مصنعة:** وهي ممثلة في الإنتاج العائلي(إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي) والنظام الحرفي (عمل في المنزل، ورشات حرفية)، ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طلبات الزبائن.
- **مؤسسة مصنعة:** وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة، مصنع صغير ونظام التصنيع (مصنع متوسط، مصنع كبير)، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية، وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

ج- المقاولة من الباطن: يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجأ شخص معين (المقاول) إلى شخص آخر (المقاول من الباطن) بإنجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك، ونجده على شكلين: تعاون مباشر وتعاون غير مباشر.

د- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها: حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية (المنزلية)، التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة[9].

- **المؤسسات العائلية:** مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل وتستخدم الأيدي، ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.
- **المؤسسات التقليدية:** إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسط لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل المنزل، كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي.
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهاتها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أومن ناحية تنظيم العمل ،أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة ،وطبعا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- الأهمية الاقتصادية: وتتمثل في:

- ✓ **تكوين الإطارات المحلية** : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات؛
- ✓ **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛
- ✓ **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛

- ✓ **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين؛
- ✓ **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

ب–الأهمية الاجتماعية: تشمل ما يلي:

- ✓ تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع ؛
- ✓ المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره؛
- ✓ إشباع رغبات واحتياجات الأفراد تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم[10].

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تشهد لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها، فان ثمة اتفاقا حول أهميتها في بناء نسيج اقتصادي قائم على القوة والتنوع في ذات الوقت، فضلا عن كونها تمثل المدرسة المناسبة لتخريج جيل جديد من رجال الأعمال بخبرات وإمكانات تؤهلهم لمواصلة مسيرة التقدم والازدهار والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فضلا عن ذلك فهي تمثل أهم وسائل الإنعاش الاقتصادي لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق تنمية شاملة من خلال قدرتها على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة. فوفق تقديرات البنك الدولي لسنة 2002 فان هذه المؤسسات تشكل نحو 80% من المؤسسات العالمية وتسهم بنسبة 35% من الصناعات اليدوية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل م.ص.ما 90% من مجموع المؤسسات، وتوظف أكثر من نصف اليد العاملة، وتسهم بنحو 56% من الناتج المحلي، وأن 37 % من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير، أما بالنسبة لإيطاليا التي تعتبر الرائدة في هذا المجال، فبوجد بها ما يفوق 2.8 مليون مؤسسة صغيرة استوعبت حوالي 81% من قوة العمل الإيطالية، وساهمت بـ 58.8 % من القيمة المضافة، وهذا حسب تقديرات عام 2005، أما فيما يتعلق بتجربة الجزائر في هذا المجال فهي محدودة للغاية نتيجة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، إذ بلغ عددها حوالي 346493 مؤسسة سنة 2009 يسيطر عليها القطاع الخاص، ينشط اغلبها في القطاعات غير المنتجة خاصة مجال النقل. وتساهم هذه المؤسسات بحوالي 86.67% من القيمة المضافة في قطاع البناء وبحوالي 93.18 % في قطاع التجارة، و16.2% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وذلك حسب إحصائيات سنة 2008، إلا إن نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز نسبة 4% منذ سنة 2001 إلى غاية 2009، كما وفرت خلال سنة 2009 حوالي 1415079منصب شغل يستحوذ القطاع الخاص على حصة الأسد منها.

إضافة إلى مساهمتها في تنمية روح الابتكار والإبداع، التنويع الثقافي، تعبئة الموارد المحلية، تغذية الصناعات الكبيرة، المحافظة على استمرار المنافسة ومقاومة الاضطرابات[11].

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[12]:

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء لأنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- ✓ لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2015 بـ 2371020 عامل؛
- ✓ المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة؛
- ✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- ✓ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار؛
- ✓ يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى، مثل شركة بناسونيك؛
- ✓ خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية .

II. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016/2015)

السنة	2015	2016	التطور(%)
العدد	934 569	1022621	9,42

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 9.42%، وهذا راجع إلى تواصل الدعم والتشجيع المقدم من طرف الدولة لهذا النوع من المشروعات بالإضافة إلى ارتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر فأكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2016

القطاع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة (%)
الفلاحة	6130	181	6311	1.10
الطاقة، المناجم	2767	3	2770	0.48
الأشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعة	89597	97	89694	15.56
الخدمات	302564	81	302645	52.52
المجموع العام	**575906**	**390**	**576296**	**100.00**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ احتلال قطاع الخدمات لأكبر نسبة من حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها بنسبة **52.52(%)**، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة **30.34(%)**، ثم قطاع الصناعة بنسبة **15.56(%)** وقطاع الصناعة بنسبة **15.56(%)**، بينما احتلت الفلاحة المرتبة الأخيرة بنسبة **1.10(%)** وهذا يبين عزوف أصحاب المشاريع الجزائريين عن التوجه للقطاع الفلاحي وتفضيلهم للقطاع الخدماتي ولقطاع الأشغال العمومية الذين يمنحان فرصا كبيرة للاستثمار وعائدات معتبرة.

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016

المنطقة	العدد	النسبة (%)
الشمال	400 615	69.56
الهضاب العليا	125 696	21.83
الجنوب	49 595	8.61
المجموع	575 906	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

تضم المنطقة الشمالية 400 615 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتمثل 69.56 (%) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلد، تليها منطقة الهضاب العليا حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 696 125 مشروعا، أي 22.83(%)، وفي الجنوب 49،595 مؤسسة بنسبة تمثل 8.61(%) من المجموع.

الجدول رقم (05): تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016/2015)

النوع	2015		2016		التطور(%)
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
الخاصة					
العمال	1 393 256	58,75	1489443	58.62	6.90
أصحاب العمل	934 037	39,40	1022231	40.23	9.44
المجموع	2 327 293	98,16	2511674	98.86	7.92
العامة	43 727	1,84	29024	1.14	-33.62
المجموع العام	**2 371 020**	**100**	**2 540 698**	**100.00**	**7.16**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد مناصب الشغل بلغت 2371020 منصبا سنة 2015 بـ2327293 للقطاع الخاص و43727 للقطاع العام، أما سنة 2016 فقد بلغ عدد المناصب 2511674 منصبا في القطاع الخاص و29024 منصبا في القطاع العام، ليبلغ إجمالي عدد مناصب الشغل التي ساهمت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2371020 وظيفة سنة 2015 و2540698 وظيفة سنة 2016 بتطور ايجابي بلغ نسبة 7.16(%).

III. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فما يلي:

- ✓ استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميداني؛
- ✓ امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية، نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي المنتسبة له؛

- ✓ المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية، فهي تعمل لتعاون مع المؤسسات الكبيرة مما جعلها تطور فعاليتها أكثر فأكثر في النشاط الصناعي، من خلال عقود المقاولة من الباطن؛
- ✓ القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرياف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما؛
- ✓ يمكن إضافة بعض الدلائل على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية عالية في أوقات الأزمات؛
- ✓ سهلة التسيير والعاملون لهم القدرة على الإبداع والابتكار، بالإضافة لها القدرة العالية على مقاومة الضغوطات الخارجية.

ثالثا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اتخذت الدولة عدة إجراءات؛ منها ما يتعلق بتشجيع الاستثمار ودعمه ومنها ما يتعلق بتمويل المشاريع ومنها ما يتعلق بمرافقة هذه المشاريع من مرحلة التخطيط إلى الإنجاز، وسنحاول من خلال هذه الدراسة استعراض أهم أشكال ووسائل الدعم المقدمة من طرف الدولة لأصحاب هذه المشاريع.

I. آليات الدعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار:

1- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (L'ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي حيث هناك نظامين من الامتيازات، الأول يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، أما الثاني هو النظام الاستثنائي الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها، والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة، وتتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن من خلال الشباك الوحيد اللامركزي الذي يتمثل في بنية تضم الممثلين المحليين للوكالة والمنظمات والإدارات المعنية بالاستثمار ويحوي جميع تفاصيل الاستثمار مثل: (السجل التجاري والضرائب، والجمارك، والعقار ...). فهي تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التخفيف و التسهيل في الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الاستثمار[13].

2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 - 50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، ويقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- ✓ المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال؛
- ✓ المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

- **المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق:** يقدم الصندوق عددا من المساعدات المالية لأصحاب المشاريع تتمثل في:
  - أموال على شكل هبة من 28-29 %من التكلفة الإجمالي للمشروع.
  - التخفيض في الفوائد البنكية.

كما أن المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة، بينما تستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية : 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- تمويل الصندوق : 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)؛
- تمويل البنك : 70% (بفوائد مخفضة).

– المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛

– التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

والجدول التالي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف **(CNAC)** موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية سنة 2016:

الجدول رقم (06): عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2016

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	التأثير على العمل
نقل البضائع	51	65
الفلاحة	3325	7800
الصناعات التقليدية	2016	5144
الأشغال العمومية	481	1424
الصناعة	919	2664
نقل المسافرين	10	24
الأعمال الحرة	120	272
الصيد	49	169
المجموع	**8902**	**21850**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم تمويل ما مجموعه 8902 مشروعا سنة 2016 ما ساهم باستحداث 21850 منصب عمل، وهذا من خلال مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

3– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35)، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات . يضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة و توسيعها. كما يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار. وتتمثل إجراءات الدعم فيما يلي :

– مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل .

– **المساعدات المالية:**

- هبة من 28 إلى 29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية .

– **المساعدة في الحصول على التمويل:** تقدم الوكالة صيغتين في التمويل :

- **مختلطة** : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- **الثلاثي** : المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- الوكالة: من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (قرض على شكل هبة)
- البنك : 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.

بينما تتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني عبر مجموعة من الفروع والملحقات التي تتوفر على كل المعطيات[14]، والجدول التالي يبين عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية (2016 /12/31).

الجدول رقم (07): عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف (ANSEJ) إلى غاية (2016 /12/31)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة(%)
الخدمات	105754	28.7
نقل البضائع	56530	15.4
الفلاحة	53488	14.5
الصناعات التقليدية	42621	11.6
الأشغال العمومية	32284	8.8
الصناعة	24547	6.7
نقل المسافرين	18985	5.2
نقل المبرد	13385	3.6
الأعمال الحرة	9456	2.6
الصيانة	9359	2.5
الصيد	1127	0.3
الهيدروليك	544	0.1
المجموع	**367980**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

ووفقا للجدول أعلاه، فإن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية المشاريع التي تدعمها **ANSEJ** منذ إطلاقها بـ105754 مشروعا، حيث يليه قطاع نقل البضائع بـ 56530 مشروعا، يليه قطاع الفلاحة بـ 53588 مشروعا ممولا.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM)

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، حيث يسمح هذه القرض بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة، وهذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم كذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات، وذلك من خلال مايلي:

أ- القرض (شراء المادة الأولية): يتوقع الجهاز تمويلا بنسبة مئة بالمئة (دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر) من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة اقتراض على شكل هبة وقيمة القرض لا تتجاوز المئة ألف دج.

ب– القرض (اقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة): تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بمليون دج. تتوقع التركيبة المالية المقترحة من الجهاز مايلي:

- **المساهمة الشخصية:** واحد بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:** 29% من التكلفة الإجمالية و باقتراض على شكل هبة.
- **البنك** :70بالمئة التكلفة الإجمالية (فوائد مخفضة).

بينما الوكالة متمثلة في 49 تنسقيه ولائية مدعمة بخليات مرافقة دورها الأساسي هو الاستقبال والإعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم[15]، والجدول التالي يبين الاعتمادات الممنوحة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل إلى غاية 2016/12/31:

الجدول (08): الاعتمادات الممنوحة حسب نوع التمويل (2016/12/31)

نوع التمويل	العدد	النسبة%	الوظيفة المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	708 841	90.26	1 063 262
التمويل الثلاثي (ANGEM، بنك، صاحب المشروع)	76 476	9.74	114 714
المجموع	**785 317**	**100**	**1 177 976**

الشكل(01): الاعتمادات الممنوحة حسب نوع التمويل

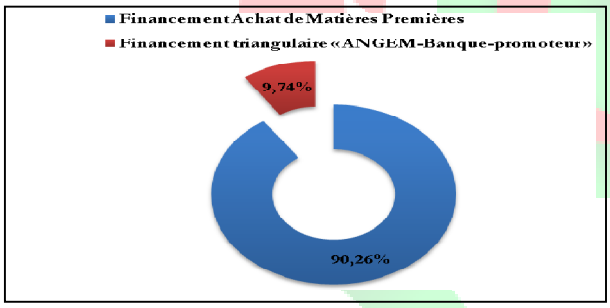

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم تمويل 708841 مشروعا من طرف الوكالة إلى غاية 2016 تمويلا كاملا، وتمويل 76476 مشروعا عن طريق التمويل الثلاثي خلال نفس الفترة.

II. المساعدة على الحصول على التمويل البنكي

طرح العديد من المشاكل فيما يتعلق بتمويل مشاريع خلق مؤسسة من بينها، الضعف الفادح في الصناديق الخاصة، الغياب أو العجز، في بعض الحالات، في تقديم ضمانات للبنك من قبل أصحاب المشاريع، حيث أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار للتغلب على الصعوبات نذكر منها:

1- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة

يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،

2- صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ضمان الصندوق يكّمل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:

- أولا التعهد بالمعدات أو ورهن العتاد لفائدة البنوك ،وثانيا لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك؛
- تحسب المساهمة في الصندوق على أساس الق رض البنكي الممنوح (0.35%) من القرض الممنوح.

3- صندوق الضمان المشترك على أخطار /قروض استثمارا أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن (35–50 سنة)

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ضمان الصندوق يكّمل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:

- أولا التعهد على المعدات و / أو رهن العتاد المتحرك للبنوك ,وثانيا لفائدة الصندوق؛
- وضع التأمين عن مختلف الأخطار لصالح البنك؛
- تحسب المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح (0.35%) من قيمة القرض الممنوح.

4- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)

هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع، وضمان هذا الصندوق يأتي ليكّمل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة، حيث يملأ هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك، وفي بعض الحالات يعّوضه، وهو موجه للاستثمارات خارج أجهزة الدعم الذكورة سابقا لإنشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون التوجيهي بتاريخ 12 ديسمبر 2001، ويعتبر الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو5 ملايين دج، والحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار، بينما لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، كما أنه لا يعطى الضمان النهائي إلا بعد إخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك. وينشط الصندوق في جميع أنحاء الوطن من خلال المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لديها في كل واحدة من يمثلها، والجدول التالي يمثل الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها ما بين سنة2004 و2016 من طرف (FGAR):

الجدول رقم (09): الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها أفريل 2004 إلى ديسمبر 2016

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1 784	964
التكلفة الإجمالية للمشروع (دج)	150 103 106 474	66 452 952 070
مبلغ الاعتمادات المطلوبة (دج)	98 389 370 027	42 596 569 006
متوسط معدل التمويل المطلوب%	66	64
مبلغ الضمانات الممنوحة(دج)	48 559 917 333	22 893 642 058
متوسط معدل الضمان الممنوح	49	54
متوسط مبلغ الضمان (دج)	27 219 685	23 748 591
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	58 782	29 178
الآثار الناشئة عن العمالة (دج)	2 553 556	2 277 502
الاستثمار لكل وظيفة	1 784	964
الائتمان لكل وظيفة	1 673 801	1 459 887
الضمان لكل وظيفة	826 102	784 620

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

5- صندوق ضمان قرض الاستثمار(CGCI)

هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لخلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض. تكمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يغطي مخاطر الإعسار، التي تكبدتها البنوك جّراء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكّمل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق الضمان المشترك، حيث يمثل الحد الأقصى للضمان 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار، كما أنه لا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، ولا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك[16].

6- مؤسسات رأس مال الاستثمار

إن رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ما، حيث يأخذ لها عدة أشكال منها:

- تخاطر مؤسسة رأس المال لتمويل المؤسسة؛
- رأس المال التطوير موجه لتطوير المؤسسة.

يساعد تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار على تعزز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة, وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك. الميزة لرأس مال الاستثمار بالنسبة لشاب صاحب مشروع هي أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير، وتتم عملية تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار "دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية"، وبالتالي" تشترك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها".

يحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة مؤسسة رأس مال الاستثمار ب 49% على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة المساهمة تتراوح ما بين 5 و7 سنوات، حيث هناك ستة مؤسسات رأس المال الخطر عملياتية أو في طور الإنشاء .كلها فروع تابعة لبنوك عمومية؛ بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري, بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري.

إن الإجراء الذي يجب أن يتبعه أصحاب المشاريع للحصول على التمويل هو نفسه عند خلق مؤسسة، توسيع النشاط أو استرجاع شركة. يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى واحدة من هذه الشركات الاستثمارية للمساهمة في رأس مال المؤسسة المراد خلقها، حيث يمكنهم إيجاد الإرشادات والمعلومات الدقيقة لهذا الغرض على مستوى وكالات البنوك العمومية في أماكن إقامتهم.

III. هياكل الدعم و إنعاش الاقتصادي المحلي

تتمثل أهم هياكل الدعم وإنعاش الاقتصاد المحلي المستحدثة من قبل الدولة في مراكز التيسير وحاضنات المؤسسات، حيث أن مشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع أساسا في :

- ✓ استضافة أصحاب المشاريع لمدة محددة وعرض الخدمات التالية:
  - مكاتب ومحلات لمدة محددة؛
  - أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي؛
  - التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس الهاتف، تصوير المستندات والطباعة؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع:

- المؤسسات المالية ؛
- صناديق المساعدة والدعم؛
- ولايات والبلديات وهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم؛
- تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني.

وكما ينص برنامج إنشاء هياكل الدعم المحلية على إنشاء 62 منشأة، أي 34 مركز تيسير و28 حاضنة أعمال في نهاية عام 2016، ويوضح الجدول التالي حالة الهياكل التشغيلية، وتلك التي تم تلقيها، وتلك طور الانجاز.

الجدول رقم (10): حالة مراكز التيسير وحاضنات المؤسسات

	مراكز التيسير	حاضنات المؤسسات	المجموع
الهياكل المستلمة	30	17	47
العملية من بينها	16	13	29
الهياكل طور الانجاز	4	11	15
المجموع	**34**	**28**	**62**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

وبينما يستند تقييم مراكز التيسير إلى مؤشرات أداء قابلة للقياس التي أنشأتها وزارة الصناعة والتعدين، وهي:

- عدد المستخدمين المقيمين في هذه الهياكل، عدد الجهات الراعية للمشروع، عدد خطط الأعمال المطورة، عدد المنشآت المنشأة عدد الوظائف المخطط لها.
- على أساس هذه المؤشرات، يبين الجدول التالي حصيلة نشاط مراكز التيسير في الولايات التي تتواجد بها.

الجدول رقم(11): حصيلة نشاط مراكز التيسير في بعض الولايات

الولاية	أصحاب المشاريع المعتمدة	رعاة المشاريع	عدد خطط العمل التي تم تطويرها	عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف المتوقعة
تيبازة	168	125	63	-	1356
وهران	402	402	19	10	150
ادرار	97	59	13	13	45
برج بوعريريج	143	115	23	-	885
ايليزي	58	48	02	02	11
جيجل	121	10	06	01	02
تمنراست	69	59	-	07	12
النعامة	308	127	14	14	281
تندوف	81	22	-	10	39
الجلفة	310	46	03	03	16
سيدي بلعباس	62	20	19	03	305
بليدة	78	52	10	44	67
بسكرة	245	33	-	22	224
البيض	44	25	05	02	165
خنشلة	74	55	11	-	147
الأغواط	32	03	-	-	-
بشار	15	-	-	-	-

بجاية	14	14	-	-	-
ورقلة	19	29	-	05	15
الشلف	25	12	12	09	595
سوق أهراس	15	-	-	-	-
المجموع	**2390**	**1256**	**200**	**148**	**4315**

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

إضافة إلى المراكز الموضحة في الجدول السابق مراكز تيسير في كل من الولايات ميلة، باتنة، أم البواقي، الوادي، بويرة بهياكل جديدة، ويبرز تحليل لاستعراض أنشطة مراكز تيسير العمليات التقييمات التالية:

- ✓ العدد الإجمالي لأصحاب المشاريع الذين يزورون مراكز التيسير هو2390؛
- ✓ العدد الإجمالي لرعاة المشروع 1256 مقابل 1550 في عام 2015 بانخفاض قدره 18%؛
- ✓ بلغ عدد خطط العمل التي وضعتها مراكز التسهيل 200 خطة مقارنة مع 301 في عام 2015، بانخفاض قدره 50%؛
- ✓ عدد المشاريع التي تم إنشاؤها يبلغ 148.

حصيلة حاضنة الأعمال :

في نهاية عام 2016، تم تشغيل 16 حاضنة أعمال في الواليات التالية: عنابة، وهران، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، خنشلة، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، بشار، تيارت، البويرة. والمؤشر الرئيسي لأداء الحاضنات هو عدد المشاريع المستضافة. والإحصاءات الواردة في الجدول أدناه تتعلق بالمشاريع المستضافة في الحاضنات في نهاية عام 2016:

الجدول رقم (12): تطور عمل حاضنات الأعمال(2016/2015)

السنة	2015	2016	التطور(%)
عدد المشاريع المستضافة	135	158	17
عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	84	70	-16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

وفقا للبيانات من 16 مشاتل التشغيل في عام 2016، فإنه بلغ عدد المشاريع التي تم استضافتها 158 مشروعا تم إنشاء 70 شركة منها44.30 %، حيث بلغ عدد الوظائف التي استحدثتها 158 شركة 576 وظيفة، والجدول التالي يبين عدد المشاريع لكل ولاية:

الجدول رقم (13): حصيلة الحاضنات لكل ولاية لسنة 2016

الولاية	عدد المشاريع المستضافة	عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف التي تم إنشاؤها
أم البواقي	11	05	39
أدرار	14	04	21
بسكرة	28	08	131
برج بوعريريج	9	4	12
خنشلة	11	2	83
وهران	15	04	08
باتنة	16	8	23
البيض	16	10	68
عنابة	15	04	75
غرداية	07	04	40

تيارت	01	03	10
ميلة	09	05	31
سيدي بلعباس	1	4	4
ورقلة	5	5	31

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتّجلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل والخروج من التبعية للمحروقات، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي ملائم، واستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى ذلك وضع عدد من آليات التمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي الذي يسمح باستمرارية هذه المشاريع.

الاقتراحات:

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن طرح بعض الاقتراحات:

- تقديم مزيد من الدعم للوكالات الناشطة سواء ماديا أو تقنيا ومراقبة هذه الأموال ومرافقة أصحاب المشاريع للخروج بأفضل نتيجة للاستثمار المراد تحقيقه؛
- إصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار وتفعيلها على أرض الواقع بإلغاء العراقيل البيروقراطية؛
- دعم المستثمرين ومساندتهم، بتزويدهم بالمعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار وبيئته ، وتقديم دراسات فرص الاستثمار لهم.

الهوامش والمراجع المستعملة:

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص16.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **نفس المرجع**، ص 20.

[3] أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 1، المجلد 26،2010، ص 206.

[4] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22،23.

[5] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 274.

[6] أوصيف لخضر، علماوي أحمد، **ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر**، على الموقع:https ://efpedia.com

[7] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011- 2012، ص ص:37،38.

[8] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011- 2012، ص 26.

[9] برجي شهرزاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:33،34.

[10] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 51 54.

[11] بريش السعيد، طبيب سارة، **دور حاضنات الأعمال في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية تقييمية، على الموقع:**
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2536، ص 5.

[12] رزيق كمال، عوالي بلال، **بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات- يومي 14 و 15 نوفمبر2016 ، ص ص 5،6.

[13] الموقع الرسمي للوكالة هوwww.andi.dz

[14] الموقع الرسمي للوكالة هو WWW.ANSEJ.ORG.DZ

[15] الموقع الرسمي للوكالة هو www.angem.dz

[16] الموقع الرسمي هو www.cgci.dz

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر